

حازت 21 من أصل 102 شملت وزارات وجهات حكومية ونفع عام

«الصحّة» تتصدر قائمة ضبطيات «نزاهة» القضائية

| كتب أحمد عبدالله

إجمالي الضبطيات القضائية لـ "نزاهة" حتى نهاية 2020

عدد الضبطيات	الجهة
21	وزارة الصحّة
19	جهات ومؤسسات وشركات حكومية واجتماعية ونفع عام
17	بلدية الكويت
7	وزارة الداخلية
5	الهيئة العامة للزراعة وزارة التربية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
3	وزارة العدل الإدارة العامة للطيران المدني
2	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الطرق والنقل البري والإعلام الهيئة العامة للإعلام
1	وزارة الأشغال وزارة المواصلات وزارة التعليم العالي الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وزارة النفط - وزارة المالية - الإدارة العامة للجمارك - هيئة تشجيع الاستثمار المباشر - الهيئة العامة للصناعة (ضبطية لكل منها) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الهيئة العامة للطرق والنقل البري - وزارة الإعلام (ضبطيتان لكل منها) الإدارة العامة للطيران المدني - وزارة العدل (3 ضبطيات لكل منهما) الهيئة العامة للزراعة - وزارة التربية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (5 ضبطيات لكل منها) وزارة الداخلية (7 ضبطيات) بلدية الكويت (17 ضبطية) جهات ومؤسسات وشركات حكومية واجتماعية ونفع عام (19 ضبطية) وزارة الصحّة (21 ضبطية)

تصدرت وزارة الصحّة لقائمة الجهات التي قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بعمل ضبطيات قضائية بحقها، إذ بلغ عدد هذه الضبطيات 21 ضبطية حتى نهاية ديسمبر من العام الماضي، وفقاً لإحصائية صادرة عن الهيئة حصلت «الراي» على نسخة منها.

ووصل إجمالي عدد الضبطيات القضائية حتى نهاية العام المنصرم 102 ضبطية، بحق جهات ومؤسسات وشركات حكومية ونفع عام ووزارات.

وفي ما يلي قائمة بالجهات التي طالتها الضبطيات القضائية وعددها:

- وزارة الأشغال - وزارة المواصلات - وزارة التعليم العالي - هيئة أسواق المال - الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة - وزارة النفط - وزارة المالية - الإدارة العامة للجمارك - هيئة تشجيع الاستثمار المباشر - الهيئة العامة للصناعة (ضبطية لكل منها).
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الهيئة العامة للطرق والنقل البري - وزارة الإعلام (ضبطيتان لكل منها).
- الإدارة العامة للطيران المدني - وزارة العدل (3 ضبطيات لكل منهما).
- الهيئة العامة للزراعة - وزارة التربية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (5 ضبطيات لكل منها).
- وزارة الداخلية (7 ضبطيات).
- بلدية الكويت (17 ضبطية).
- جهات ومؤسسات وشركات حكومية واجتماعية ونفع عام (19 ضبطية).
- وزارة الصحّة (21 ضبطية).

الوقوعراف | الراي

الراي



كلام الناس

أحمد الصراف

a.alsarraf@alqabas.com.kw

أرجوك.. لا تقص علينا!!

يفترض، منطقياً، أن الأكاديمي والنائب حمد المطر، الذي يسبق اسمه لقب «أستاذ ودكتور»، هو ممثل مرفق التعليم داخل المؤسسة التشريعية، بحكم «خبرته وأستاذيته».

في تغريدة له قبل أيام طالب الحكومة بفصل وزارة التربية عن وزارة التعليم العالي!! وحسب علم أي مطلع فإن الوزارتين منفصلتان منذ عشرات السنوات، وكان العامل المشترك الوحيد بينهما هو تكليف وزير واحد بإدارتهما.

وحيث إن الدولة قامت، وإن بطريقة هزلية، بفصل الوزارتين، أو تسليمهما لوزيرين مختلفين، وهذا ما طالب به النائب المطر، فمطلوب منه الآن أن «يفهمنا» ويبين لنا كيف سينتج عن هذا الفصل «إصلاح التعليم العام والعالي، وكيف سيكون الفصل بين الوزارتين الحيوية للتنمية؟ كما ورد في تغريدته!

قد يكون غريباً صدور مثل هذا الكلام ممن يفترض أنه سياسي وأكاديمي، ولكن الأغرب والأكثر مدعاة للحزن والأسى ما صرح به فوق ذلك لجريدة محلية، في معرض اعتراضه على قيام الحكومة بنقل تبعية «المعهد التطبيقي» لوزير التربية، مبرراً ذلك بعدم جواز تبعية مؤسسة أكاديمية تمنح الماجستير والدكتوراه، أي المعهد التطبيقي، لوزارة التربية! وهذا كلام غير دقيق وسقطة كبيرة من أكاديمي ونائب يحمل لقب دكتور وأستاذ جامعي. فالمعهد لا يمنح لا الماجستير ولا الدكتوراه، ولا توجد في التطبيقية أصلاً كلية للدراسات العليا!!

كما صرح النائب المطر بأن اللجنة التعليمية البرلمانية لن توافق على قرار نقل تبعية التطبيقية لوزارة التربية، وهذا اعتراض لا معنى له، ولا حق له فيه أصلاً.

للعلم، كانت وزارة التعليم العالي، في إحدى الفترات، تدار من الأستاذ علي الشملان، مع احتفاظه بوظيفته الرموقية مديراً عاماً لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وكما قال الشافعي: وَغَيْرُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ غَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنْ غَيْرُ السُّخْطِ يُبْدِي الْمَسَاوِيَا كما كان مبنى وزارة التعليم العالي حينها مؤجراً، واعتقد أن الوضع لا يزال، بعد عشرات السنين، على وضعه، ووضع الشهادات الضرورية بداخلها باقٍ على حاله.

كما نعرج على تصرح السيد طارق المزرم، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أو المبرر لأعمالها، من أن إعادة توزيع بعض الوزارات، كنقل تبعية التعليم العالي لوزير النفط، وتبعية التطبيقية للتربية، أتى وفق رؤية حديثة! ونتمنى مع غيرنا أن يطلعنا على هذه الرؤية الحديثة، التي لم تكن أصلاً موجودة قبل 24 ساعة من الإعلان عن تشكيل الحكومة!

فلماذا يا عزيزي «تقص» علينا؟

كما نتساءل مع غيرنا عن سبب قيام وزير «النفط» وزير التعليم العالي بالرضوخ، كما يقال، لضغوط النائب المطر، وتحويل الانتخابات الجامعية الحالية من الورقية إلى الأونلاين؟ إن هذا القرار الأعوج لم يأت من «الصحة»، وسيفتح المجال للغش، وسيطيل من وقت الإجابة؛ بسبب تواضع قدرات غالبية الطلبة على الطباغة.

القابس

